ليوم واحد منذ [العام] ١٩٦٧، فما الذي سيحدث عندما يتضاعف ويتعاظم [هذا التعداد] من الناحية الاقتصادية، ايضاً، ويلغي الفارق الواسع مع اليهود» (يوسف ميخالسكي، «اسرائيل دولة ثنائية القومية»، **الملف** ، العدد ٣٩؛ نقلاً عن **دافار** ، ٢٩/٥/١٩٨٧).

ويؤيد أ. شفايتسر هذا الاتجاه، ويقول انه «اذا استمر [الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية] عشر سنوات أو عشرين سنة أخرى... واذا نجح المجتمع الاسرائيلي في دمج الرعايا العرب في النشاط [الاجتماعي ـ السياسي]، فسينشأ جسم سكاني ثلثه من العرب، ممن يستحيل ان يكتفوا بمواطنية من الدرجة الثانية» (**المصدر نفسه** ، العدد ٥، آب ـ اغسطس ١٩٨٤).

لقد انشأت المسألة الديمغرافية حدوداً فاصلة بين معسكرين اسرائيليين: معسكر الذين ينادون بالتخلي عن المناطق المحتلة، حفاظاً على دولة اسرائيلية نقية، وخوفاً من قيام دولة ثنائية القومية، وبين اتجاه يدعو الى ضم المناطق وطرد السكان العرب او تقليص عددهم. وبين الاتجاهين تقف الاغلبية التي تشكل الرأي العام الاسرائيلي، حتى الآن على الأقل، والتي تعمل على استمرار الوضع الراهن على حاله، أي «مناطق مدارة» مع تحملها دفع بعض التكاليف والاثمان.

يقول المؤرخ البروفيسور زئيف شترنهل، وهو من دعاة الاتجاه الاول: «ان الدرس الرئيسي [المستخلص من تجربة السنوات الماضية] هو وجوب القضاء على الاحتلال [الاسرائيلي] قبل ان يقضي على اسرائيل كمجتمع مفتوح وديمقراطي. فقد نشأ في الضفة الغربية وضع استعماري كلاسيكي، يلائم جميع المقاييس المعروفة لوضع استعماري. فمن الناحية القانونية، هناك جهازان قضائيان، الاول لليهود والثاني للعرب. ومن الناحية السياسية، فان العرب مجردون من الحقوق المدنية الاساسية الممنوحة للانسان في مجتمع متمدن. ومن الناحية الاقتصادية، أضحت الضفة الغربية [مصدراً للقوى العاملة الرخيصة] وسوقاً محمية للبضائع الاسرائيلية. وطالما ان الوضع سيستمر، فان فرص حدوث فساد في المجتمع الاسرائيلي ستزداد». ويضيف ويستخلص شترنهل من ذلك، ان «من واجب كل من يرغب في بقاء دولة اليهود، بحيث يشكلون اغلبية مواطنيها، وكل من يريدها ان تكون مجتمعاً سليماً، عليه ان يرفض البقاء على الوضع الحالي، واعني [بذلك] ان كل حل يجعلنا نخرج من الضفة الغربية هو الحل الملائم للمصلحة القومية الاسرائيلية» (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧).

ويتحدث الكولونيل في الاحتياط، ران كوهين (عضو كنيست عن حركة راتس)، في السياق ذاته، فيقول: «طرأت خلال سنوات الاحتلال العشرين تغييرات أساسية على مجموعة كاملة من القيم الانسانية المترابطة، التي سار المجتمع الاسرائيلي على هديها؛ كما حدثت ازمة عميقة في ادراك وفهم الديمقراطية وكرامة وحقوق الانسان والمواطن، ناهيك عن الاستقطاب الشديد في مختلف مجالات الحياة [وخصوصاً] بين اليهود والعرب. وحالياً، هناك خلط بين الفوارق القومية والطبقية، بحيث اضحى العرب جمهوراً من الكادحين الذين يقومون بالاعمال اليومية، [بينما يقوم اليهود] بالاعمال المكتبية والوظيفية والنظيفة، وكأنه لا يكفينا الفوارق القومية، فاضحت [هناك] فوارق طبقية ايضاً، وهي تتسع اكثر فأكثر» (**المصدر نفسه**).

وتقول الاديبة شولاميت هار ـ ايفن، وهي من انصار السلام في اسرائيل: «لقد سيطر علينا في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الهوس، وكأنه من الممكن الاحتفاظ بالضفة الغربية والابقاء، في الوقت نفسه، على دولة اسرائيل ديمقراطية ويهودية، وان بالامكان الاستمرار في الاحتلال، من دون القذارة والفساد في القيم والمعايير التي تواكب الاحتلال. ان استمرارنا في حكم مليون ونصف المليون شخص في الضفة والقطاع هو الطرف النقيض لديانتنا التي ترتكز على اسس العدل والقضاء للجميع» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، يضيف مؤيدو هذا التيار، المعادي لاستمرار الاحتلال، تأكيدهم ان ضم المناطق المحتلة «سيؤدي الى عدم منح حقوق سياسية للعرب؛ والى وجود دولة ثنائية القومية. وبعبارة اخرى، الى تصفية دولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودي». كما يرفضون دعوات طرد العرب التي تطلقها القوى اليمينية العنصرية في اسرائيل والتي، برأيهم «[تودي] الى حرمان الدولة من أساس وجودها الاخلاقي، و [تجعلها] معزولة في العالم، و [تسبب]